اعلن الدكتور محمود عيسي رئيس الهيئة العامة للمواصفات القياسية والجودة أنه يجرى صياغة مشروع قرار وزاري جديد ينظم نشاط مراكز الخدمة والصيانة لسد الثغرات الخالية في نشاط هذه المراكز والحد من انتشار مراكز الصيانة الوهمية وقال رئيس الهيئة ان مشروع القرار يتضمن اجراءات جديدة لاصدار تراخيص هذه المراكز واعتمادها وهي الاعلان عنها ما لم تستوفي الشروط الجديدة لتلافي الاعلان عن المراكز الوهمية لافتا النظر الي ان هذا المشروع تمت صياغته بمشاركة الغرف الصناعية والتجارية ومصلحة الرقابة الصناعية والتوحيد القياسي والاجهزة الرقابية والمعنية لوزارة التجارة والصناعة.

قريبا قرار وزارى لمراكز الخدمة

مراكز الخدمة الوهمية صداع فى رأس تجار الأدوات والأجهزة المنزلية

وفي الوقت نفسه اكد هشام رجب المستشار القانوني لوزارة التجارة والصناعة ضرورة اخضاع مراكز الصيانة المعتمدة لقانون حماية المستهلك لانها بؤرة كبيرة لشكاوي المستهلكين ويجب التزام الصناع وتنمية ثقافة حماية لدي التاجر والعميل الذي يفصلها بدوره للمستهلك وتوسيع الصياغة بثقافة استبدال السلع المعنية.

اما سعيد الالفي رئيس جهاز حماية المستهلك أكد ان الجهاز شكل 3 لجان جديدة لحماية المستهلك «لجنة للسلع الهندسية ولجنة للسلع المعمرة ولجنة للسلع الغذائية».

وقال ان نتائج عمل هذا اللجان حتي وقتنا هذا ان اغلب الشكاوي التي تلقاها الجهاز مختصة بالسلع الهندسية والمعمرة واوضح ان الجهاز لن يتهاون مع اي تاجر او صانع ينقص المستهلك حقه في الجماعة.

واكد الالفي ان مشاكل مراكز الصيانة مشاكل لا حدود لها والجهاز يعلمها جيدا.

ووعد بأن هناك حلولاً لهذه المشاكل

محمود عيسى

سعيد الالفى

نيازى سلام

نادر رياض

وذلك بتطبيق فكر الحكومة من كوننا لسنا ضد طرف من الاطراف ولكننا نريد التعاون بين جميع الاطراف للخروج لسوق منظم حتي ولو حقق الجهاز 70٪ من اهدافه فكلما قلت الشكاوي كلما كان ذلك افضل للسوق.

وفي نهاية حديثه اكد انه الجهاز في صدد عمل خط ساخن سيتاح لكل المواطن لسهولة الاتصال والاستجابة، ومن جانبه اضاف الدكتور نادر رياض رئيس لجنة السلع الهندسية لجهاز حماية المستهلك وقال ان سلامة القطاع الصناعي والتجاري من التشوهات يساهم في تفعيل القوانين الاقتصادية وساعد علي سرعة فهمها وبالتالي تطبيقها بدون آثار جانبية.

واكد انه يجب علي كل صانع يحترم مهنته ضرورة الالتزام بتلك القوانين التي تحمي المستهلك فالاسواق المحترمة المرآد التصدير اليها تقر هذه القوانين.

وقال ان اللجان الخاصة لحماية المستهلك تنادي بضرورة تأهيل هذه المراكز عن طريق التدريب لافتا انه ليس هناك صعوبة في تحسين مستوي الاداء واصلاح العيوب الموجودة بالاسواق وعلي الجانب الآخر قال ان الشكاوي من بعض السلع مستند قوي لدي المنتج لتنمية صناعته وليس العكس وهو امر طبيعي فكبري الشركات لديها ميزانية لمواجهة شكاوي المواطنين وترصد لها ملايين الجنيهات ويجب علي الصانع والمنتج ان يقرا هذه السياسة للنهوض بالمنتج الوطني وتحقيق الشكاوي

وفي حديثه اكد نيازي سلام رئيس الشعبة العامة للادوات والاجهزة المنزلية ان مراكز الخدمة المزورة اصبحت الصداع الازلي للشركات والمصانع العاملة في بعض الانشطة فقد وجد تزويرًا كبيرًا في مراكز الخدمة الموجودة في مصر حيث تقوم هذه المراكز بتزوير العلامة التجارية للشركات الشهيرة والعاملة في السوق وذلك عن طريق ارقام تليفونات مشابهة لارقام تليفونات المصانع الرئيسية.

ومافيا التزوير في تنام مستثمرو لابد من مناهضة هذه المراكز لانها تؤثر علي سمعة السلع وتؤدي الي اضرار بالغة بالمنتج والعلامة التجارية الموجودة بالاسواق.

وطالب بأن تكون هناك وقفة من الجهات الرقابية ضد مراكز الخدمة المضللة لحماية السوق والمستهلك.

من جانبه اكد الدكتور محمود خطاب عضو مجلس ادرة الغرفة التجارية للقاهرة ونائب رئيس الشعبة العامة للادوات والاجهزة المنزلية بالاتحاد العام للغرف التجارية ان الشعبة بصدد التنسيق بهدف ايجاد آلية عملية للتصدي لمراكز الصيانة العشوائية وقال ان المشكلة الاساسية التي تواجه المنتجين والتجار في تفشي الظاهرة وتسببها للعديد من الخسائر والكوارث للمستهلك.

سعيد الاطروش- جهاد الطويل

قرار وزارى قريبا لتنظيم مراكز الصيانة ..و١٩٥٨٨ الرقم المجانى لشكاوى المستهلكين

من المنتظر ان يصدر المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة خلال الايام القليلة المقبلة قرارا وزاريا بتنظيم عمل مراكز الخدمة والصيانة للحد من ظاهرة انتشار مراكز الصيانة الوهمية، ويتضمن القرار تحديد اجراءات ترخيص هذه المراكز واعتمادها وحظر الاعلان عنها مالم تستوف الشروط. اعلن ذلك الدكتور محمود عيسى رئيس الهيئة العامة للمواصفات القياسية والجودة خلال اعمال الجمعية العمومية لشعبة اجهزة الادوات المنزلية باتحاد الغرف التجارية.

ومن جانبه اعلن المستشار هشام رجب مساعد وزير التجارة للشئون القانونية ان الوزارة انتهت من اعداد التعديلات المقترحة على ١٥ قانونا اقتصاديا وتجاريا فى اطار سياسة تطوير وتحديث البنية التشريعية لقطاع التجارة فى اطار التعديلات الدستورية الجديدة واستراتيجية تحديث التجارة التى تتبناها الوزارة، ومن المنتظر ان يناقش مجلس الشعب هذه التعديلات فى دورته المقبلة، موضحا ان هذه التعديلات تستهدف تحقيق الاستقرار فى حركة الاسواق وتنظيمها ودعم وتفعيل التشريعات الاقتصادية الجديدة مثل قانون حماية المستهلك وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والاغراق. واعلن سعيد الالفى رئيس جهاز حماية المستهلك تشكيل ٣ لجان جديدة داخل جهاز حماية المستهلك للسلع الهندسية والمعمرة والسلع الغذائية والسيارات، موضحا ان معظم الشكاوى التى تلقاها الجهاز حتى الان تتعلق بالسلع الهندسية والمعمرة. وقال ان الجهاز سيبدأ اول مايو تشغيل الخط المجانى لتلقى شكاوى المستهلكين تحت رقم ١٩٥٨٨، ويتم حاليا تشغيله بشكل تجريبى فى منطقة المعادى، ويجرى رصد رد الفعل تجاه تشغيل هذا الخط، مؤكدا ان الجهاز يدرس الزام المحلات بالاعلان عن هذا الرقم ضمن الاجراءات التى يلتزم التاجر باعلانها مثل الاسعار وسياسات البيع وعلى الجانب الاخر اشار محمد المصرى رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية إلى ان لجنة مشتركة من وزارة التجارة والصناعة وممثلى اتحاد الغرف التجارية والصناعية والاجهزة الرقابية المختلفة تدرس حاليا مشروع قانون لتوحيد ١٧ جهة رقابية فى جهاز واحد.

سعيد الالفى

محمد المصرى

متابعة
رأفت أمين

وقال ان قانون الغرف التجارية واتحادها يلزمهما بحماية وتنمية التجارة، وهذا يعنى ان هناك دورا للغرف بحكم القانون فى حماية المستهلك والتاجر مؤكدا ان التاجر الشريف الملتزم يكون سعيدا بوجود قانون فعال لحماية المستهلك لانه من خلاله يتضح التاجر الشريف والاخر غير الملتزم ، موضحا انه لايوجد تشريع يقنن عبارة «البضاعة المباعة لاترد ولاتستبدل» وقال ان قانون حماية المستهلك يفرض على التجار مسئوليات وواجبات، فالتاجر مسئول عن تحقيق الشفافية فى البيع والسعر والاستبدال بشرط وجود فاتورة وتخزين السلعة بشكل سليم ومراعاة عرض السلعة للبيع فى فترة صلاحيتها، ايضا يفرض القانون على المستهلك واجبات مرتبطة بالتركيب او التشغيل او الاستعمال الخاطئ للسلع المباعة.

وقال الدكتور نادر رياض رئيس لجنة السلع الهندسية والمعمرة بجهاز حماية المستهلك انه من الضرورى عدم قيد قضايا السلع المغشوشة والمقلدة «ضد مجهول» مطالبا التجار بحماية انفسهم التى تضمن بالتالى تحقيق حماية المستهلك وذلك من خلال الالتزام بتنفيذ كافة مشترياتهم بفواتير.